

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9306

الثلاثاء، 18 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة تشاندا
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلي
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2023/248)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-10994 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2023/248)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/248، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين، واحدة من السيد باتيلي وأخرى من السيد كيمييرو إيشيكاني، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (تكلم بالإنكليزية): منذ إحاطتي الأخيرة، في 27 شباط/فبراير (انظر S/PV.9270)، التي أعلنت عن مبادرتنا لتمكين الليبيين من اختيار قادتهم في عام 2023، بدأت بتنفيذ هذه المبادرة، على أساس محاور متوازنة متعددة تشكل معاً نهجاً شاملاً لتحقيق ذلك الهدف. وكما ذكرنا، يهدف اقتراحنا إلى التمكين من إجراء الانتخابات في ليبيا هذا العام من خلال توسيع نطاق إشراك الجهات الفاعلة المعنية بهذه المسألة الوطنية ذات الأهمية القصوى. كذلك فإن التعبئة النشطة لجميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك المجلس الرئاسي،

والحكومة، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة - أمر أساسي لتحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية والمسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بمشاركة المرأة والشباب. وتوفر العملية الانتخابية فرصة فريدة لتعبئة المجتمع الوطني بأسره حتى تكون الانتخابات سلمية وشاملة وحرّة ونزيهة، وتمهد الطريق أمام نظام جديد لليبيين. وقد أظهرت العبر المستقاة في أماكن أخرى أن الانتخابات الشاملة والقائمة على توافق الآراء محرك للسلام والاستقرار.

انطلاقاً من هذه الروح، لصعوبة جمع القادة السياسيين جميعاً وجهاً لوجه في مكان واحد في هذه المرحلة، فقد انخرطت في العمل معهم من خلال الدبلوماسية المكوكية سعياً لإيجاد أرضية مشتركة وتشجيعهم على تقديم تنازلات من شأنها أن تمهد السبيل للانتخابات. وعقدت اجتماعات منفصلة مع رئيس المجلس الرئاسي، السيد محمد المنفي، ونائبه السيد عبد الله اللاقي، ورئيس الوزراء السيد عبد الحميد الدبيبة، ورئيس مجلس النواب السيد عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة السيد خالد المشري، والمشير خليفة حفتر، ورئيس الوزراء المعين من قبل مجلس النواب السيد فتحي باشاغا. وتجاوزت أيضاً مع أحزاب سياسية منفردة وائتلافات قوى سياسية وزعماء تقليديين وأعيان وقيادات المجموعات النسائية والشبابية من جميع المناطق. وأعرب الجميع عن استعدادهم لمناقشة معايير تنظيم الانتخابات. وسوف يستمر هذا العمل ويتكثف حيث ستحتاج الأطراف الفاعلة المعنية إلى التفاوض والاتفاق على أكثر القضايا مثاراً للخلاف فيما يتعلق بإجراء انتخابات شاملة هذا العام. وأرحب بالتزام هذه الأطراف الفاعلة وأدعو إلى ترجمة هذا الالتزام إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع.

وفي سبيل تعزيز وحدة البلاد، والدفع نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز وقف إطلاق النار، وتعبئة جميع الجهات الفاعلة المسلحة من أجل ضمان أمن الانتخابات، قمت بتسيير مشاركة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مع الجهات الفاعلة الأمنية والعسكرية الليبية، بما في ذلك الجماعات المسلحة من جميع المناطق الثلاث في ليبيا. بناء على دعوة من اللجنة يسرت عقد اجتماعات في تونس وطرابلس وبنغازي وسبها في 15 و 26 آذار/مارس وفي 7 و 9 نيسان/أبريل.

أخيرا وليس آخرا، عرضتُ الخبرة الفنية والدعم اللوجستي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على لجنة 6+6 التابعة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتمكين أعمالها في وضع القوانين الانتخابية. وأعلن كلا المجلسين قائمة أعضائهما في اللجنة على أساس التمثيل الإقليمي. ولكن للأسف لم تمثل المرأة في اللجنة. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تجتمع بعد بكامل عضويتها إلا أن أعضاءها الستة قد شاركوا في اجتماع المجلس الأعلى للدولة في 5 نيسان/أبريل لأول مرة مع ثلاثة من نظرائهم الستة في مجلس النواب لمناقشة خطط عملهم وتحديد المسائل ذات الأولوية التي يتعين على اللجنة تناولها.

ويسرني أن أعلن أنني تلقيت خلال الأيام الأخيرة ردا إيجابيا من اللجان المعنية في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة فيما يتعلق بقبول الدعم الذي تقدمه البعثة. وأمل أن توجه الإرادة السياسية الحقيقية والحكمة مداولاتهم هذه. وأحث قادة المجلسين على الإسراع في عمل لجنة 6+6 ونشر برنامج عمل محدد زمنيا. لكي تجرى الانتخابات هذا العام يجب سن القوانين الانتخابية في الوقت المناسب لكي تشرع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنفيذ العملية الانتخابية بحلول أوائل تموز/يوليه.

كما يتعين أيضا معالجة الثغرات والشواغل التي أثرت بشأن التعديل الدستوري رقم 13 بحلول ذلك الوقت لإجراء عملية انتخابية مقبولة. لقد أبلغني رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنه بينما ينتظر صدور القوانين الانتخابية وتوفير الأموال اللازمة شرعت المفوضية في الاستعدادات الأولية لتنفيذ العملية الانتخابية. وأدعو الحكومة إلى توفير كل الموارد اللازمة للمفوضية لكي يتسنى لها إنجاز المهام الموكلة إليها في الوقت المناسب. في غضون ذلك تنتظر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومقر الأمم المتحدة من جانبها، في طلب الحكومة الحصول على المساعدة الانتخابية.

إلى جانب وضع الصيغة النهائية للإطار الدستوري والقانوني للانتخابات يتعين ضمان تكافؤ الفرص حتى لا تعطي ميزة غير مستحقة لمرشحين معينين ولأجل تعزيز الثقة في الانتخابات بين جميع

في تلك المناسبات، التزم قادة وممثلو الوحدات العسكرية والتشكيلات الأمنية العاملة في غرب ليبيا وشرقها وجنوبها بدعم جميع مراحل العملية الانتخابية ونبذ العنف في جميع أنحاء ليبيا واتخاذ خطوات عملية لكفالة العودة الآمنة للمشردين داخليا وإطلاق سراح المحتجزين ومعالجة مسألة المفقودين في سياق المصالحة الوطنية.

ومما لا شك فيه أن عقد الاجتماعات بين الوحدات العسكرية والتشكيلات الأمنية في شرق البلد وغربه وجنوبه تعدّ تقدما هاما. لقد كانت لتلك الاجتماعات أهمية رمزية كبيرة على طريق المصالحة وتوحيد البلد. نتيجة لتلك المشاورات، أفرجت سلطات الجيش الوطني الليبي في 8 نيسان/أبريل عن ستة محتجزين من غرب ليبيا في سياق تدابير بناء الثقة. وعلى نفس المنوال اجتمع في 13 نيسان/أبريل رئيسا أركان الجيش الليبي والجيش الوطني الليبي - الفريق الحداد والفريق الناطوري - في بنغازي وأكدوا التزامهما بتعزيز إعادة توحيد الجيش ودعم العملية الانتخابية. أرحب بالروح الوطنية للجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان وأشجعهم على مواصلة تعزيز الوحدة الوطنية. كما أحث الجهات الفاعلة السياسية على أن تحذو حذو القادة العسكريين والأمنيين.

علاوة على ذلك، عقدت عدة جولات من المشاورات في طرابلس وبنغازي وسبها مع مواطنين ليبيين من جميع المناطق الثلاث يمثلون المجتمع المدني والنساء والشباب والأحزاب السياسية والزعماء والشخصيات الثقافية البارزة للاستماع إلى آرائهم فيما يتعلق بالانتخابات والاستجابة لمطالبهم بمزيد من إشراكهم في القيادة والمؤسسات الليبية. ويهدف محور المشاركة هذا أيضا إلى كفالة اعتماد مدونة لقواعد السلوك تلزم جميع المرشحين وأصحاب المصلحة بالمشاركة في العملية الانتخابية بطريقة بناءة وقبول نتائجها. كما شجعت النساء والشباب على وجه الخصوص على مواصلة تعاونهم مع جميع الجهات الفاعلة لكي يتسنى معالجة شواغلهم في خريطة الطريق إلى الانتخابات. ومن الأهمية بمكان لنجاح الانتخابات أن تشارك جميع شرائح المجتمع الليبي وأن تسمع أصواتها وأن توفر الحملة الانتخابية فرصة للتنافس السلمي بين الرؤى والبرامج وليس لأن تكون مناسبة لإثارة خطاب الكراهية والعنف.

ومتسلسلة ومتزامنة لضمان ألا يشكلوا تهديداً لأمن بلدانهم الأصلية. وينبغي أن تسهم العملية أيضاً في مكافحة الإرهاب والتعدين غير المشروع والاتجار بالبشر والمخدرات وجميع أشكال الإجرام التي تؤثر على المناطق الحدودية.

لا تزال حالة حقوق الإنسان متوترة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم فرض مزيد من القيود على الحيز المدني واعتبرت عمليات منظمات المجتمع المدني غير قانونية. وفي 27 آذار/مارس، أصدرت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا تقريرها النهائي (A/HRC/52/83) الذي أعربت فيه عن قلقها إزاء الوضع وأوصت ببذل المزيد من الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، قام الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع لعملية برلين بتقديم مجموعة من المبادئ الناتجة عن الحوار بشأن حقوق الإنسان إلى المجلس الرئاسي في 15 آذار/مارس من أجل معالجة شواغل الليبيين. وأحثّ السلطات الليبية على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب وتوفير حيز أكبر لعمل منظمات المجتمع المدني.

وختاماً، فمنذ الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في 27 شباط/فبراير (انظر S/PV.9270)، كانت هناك دينامية جديدة في ليبيا مع إجراء مشاورات مكثفة بين الجهات الأمنية الفاعلة. كما عمل القادة المؤسسيون والسياسيون على دفع العملية السياسية إلى الأمام. وأحثّ قادة ليبيا على الوفاء بجميع التزاماتهم من أجل تلبية تطلعات الشعب بأنه سيكون قادراً على اختيار القادة هذا العام. إن تباحثي مع غالبية الجهات المعنية والمواطنين الليبيين ومبادراتهم تشير كلها إلى حراك وطني جديد يجب الحفاظ عليه وتوسيع نطاقه. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل معباً ومتيقظاً لزيادة تمكين المؤسسات الليبية والجهات السياسية الفاعلة من اتخاذ إجراءات تهدف إلى إجراء الانتخابات. ويجب على جميع الشركاء الدوليين دعم الزخم الحالي والتحدث بصوت واحد فيما يخص الشؤون الليبية. إننا نشهد فرصة تاريخية سانحة للتغلب على الأزمة التي دامت عقداً من الزمن. وستكتف بعثة الأمم

الأطراف. وأدعو القادة الليبيين وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى الوفاء بالتزامهم المعلن بالانتخابات والبحث عن حلول محددة ومقبولة للأطراف لتحقيق ذلك. وأشيد بالمجلس الرئاسي على جهوده الرامية إلى إنشاء آلية وطنية للرقابة المالية بهدف الإنفاق الشفاف والعدل للموارد العامة الليبية الهائلة بوصفها عنصراً هاماً لضمان عدم استخدام الأموال العامة لصالح أي من الأطراف.

وفي حين أن الحالة الأمنية العامة لا تزال متوترة فإن وقف إطلاق النار لا يزال مستمراً وحدثت تطورات إيجابية في التعاون بين الجيش الليبي والجيش الوطني الليبي وانسحاب المقاتلين الأجانب والمرتبقة.

في 16 آذار/مارس شاركت في رئاسة الفريق العامل المعني بالأمن التابع لعملية برلين الذي حضره رئيساً أركان الجيش الليبي واللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وطلبت هيئة الأركان دعماً دولياً لتجهيز لواء عسكري مشترك مخطط له لتأمين الحدود الجنوبية لليبيا في سياق الخطوات المتخذة نحو إعادة توحيد القوات المسلحة. على هامش ذلك الاجتماع، اجتمعت لجان اتصال من ليبيا والسودان وتشاد والنيجر لمناقشة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بشأن المرتبقة والمقاتلين من جيران ليبيا الجنوبيين الموجودين في البلد. كما عقدت البعثة اجتماعات لمراقبي وقف إطلاق النار الليبيين من كلا الجانبين إلى جانب جهات تنسيق من اللجنة العسكرية المشتركة لتسليط الضوء على احتياجات بناء قدرات المراقبين الليبيين ومناقشة تفعيل مركز العمليات المشتركة التابع لهم.

وفي الفترة من 29 آذار/مارس إلى 4 نيسان/أبريل، سافرت إلى السودان وتشاد والنيجر لأناقش مع قادتها كيفية تحسين ظروف عودة المقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا. وأعرب كل من تحاورت معهم عن دعمهم لتحقيق هذا الهدف مع تسليط الضوء على التحديات التي تعترضه، والتي تشمل الحدود التي يسهل اختراقها، والديناميات المحلية والوطنية في بلدانهم، والدوافع المختلفة لوجود تلك العناصر المسلحة في ليبيا. وينبغي أن يتم انسحاب المقاتلين الأجانب بطريقة منسقة

تفتيش من عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. وتلقت اللجنة أيضاً رسالة من ليبيا بشأن مسائل تتعلق بحظر الأسلحة. ونظرت اللجنة في طلب مقدم من المغرب للإذن بتصدير مواد متفجرة ومنتجات غير متفجرة إلى ليبيا وخلصت إلى أن النقل لا يندرج في نطاق حظر الأسلحة. وفي كلتا الحالتين، تلقت اللجنة رسائل من فريق الخبراء تتضمن مداخلاته التقنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة كذلك مذكرة شفوية من مالطة فيما يتعلق بطلب الاستثناء من حظر توريد الأسلحة الذي سبقت الموافقة عليه، وأرسلت رسالة إلى ليبيا تطلب فيها معلومات مستكملة عن بعض جوانب تنفيذ حظر توريد الأسلحة.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الصادرات غير المشروعة للنفط من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، تنتظر اللجنة في توجيه رسالة إلى ليبيا تطلب فيها معلومات مستكملة عن مركز التنسيق عملاً بالقرار 2146 (2014). وفيما يتعلق بتدابير تجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبى بشأن إخطارات الاستثناء، استناداً إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، المقدمة من البحرين وسويسرا ولكسمبرغ. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على طلب استثناء تقدّمت به لكسمبرغ بموجب الفقرة 19 (ب) من القرار 1970 (2011). ولم يكن لدى اللجنة أي اعتراض على نقل الأصول المجمدة من مؤسسة مالية إلى أخرى بناء على طلب جزر البهاما والبحرين، على التوالي. وردت اللجنة على مذكرة شفوية من تركيا تتضمن مزيداً من الاستفسارات بشأن نطاق الفقرة 27 من القرار 1973 (2011).

وتلقت اللجنة ثلاث رسائل من ليبيا بشأن مختلف جوانب تجميد الأصول، تم الرد على إحداها بينما لا تزال الرسالتان الأخريان قيد نظر اللجنة. وتنتظر اللجنة أيضاً في الرد على مذكرة شفوية من البحرين. وفي 6 نيسان/أبريل، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بشأن الإعفاءات والاستثناءات من تدابير تجميد الأصول. وتلقت اللجنة رسالة متابعة من فريق الخبراء فيما يتعلق بتوصيتين

المتحدة للدعم في ليبيا تسييرها ووساطتها من خلال المحاور المتعددة والمتراصة والمتعاضدة لنهجنا الشامل دعماً لتحقيق جميع المتطلبات السياسية والقانونية والأمنية حتى يمكن إجراء الانتخابات هذا العام. إن الشعب الليبي حريص على دخول فجر جديد من السلام والاستقرار والازدهار خلال حياته. فلندعمه لتحقيق ذلك التطلع المشروع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفير إيشيكاني.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة 24 (هـ)

من القرار 1970 (2011) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. يغطي التقرير الفترة من 17 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 18 نيسان/أبريل 2023، وهي الفترة التي اجتمعت اللجنة خلالها مرة واحدة في مشاورات غير رسمية واضطلعت بعمل إضافي وفق إجراء الموافقة الصامتة.

وأود أن أبدأ بالقول، بما أن هذا هو أول تقرير دوري لي إلى مجلس الأمن، إنني أتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء اللجنة هذا العام. خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في 3 آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء عن التقرير المؤقت للفريق الذي قُدم إلى اللجنة في 21 شباط/فبراير وفقاً للقرار 2644 (2022). وبعد المناقشات، وافقت اللجنة على اتخاذ إجراء بشأن إحدى التوصيات الموجهة إليها. وعلى سبيل المتابعة، استكملت قائمة الجزاءات بإدراج التغييرات السابقة في بنود القائمة في الموجزات السردية ذات الصلة. وقد قدم التقرير المؤقت إلى مجلس الأمن في 15 آذار/مارس، والذي يسلط الضوء على الجوانب المتصلة بتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة والتدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة، بما في ذلك إشارات إلى حوادث عدم الامتثال.

وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، تلقت اللجنة تقريراً خطياً لاحقاً عن مصادرة شحنة أبلغ عنها سابقاً وتقرير عن محاولة

أولاً، إن الوساطة، تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أساسية لنجاح الانتخابات. ومن الأهمية بمكان إلزام أصحاب النفوذ في ليبيا بالتوصل إلى اتفاق يُمكن من إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، دون المخاطرة بالتقدم المحرز في تحقيق السلام والاستقرار حتى الآن. وينبغي أن تجري الوساطة بين الأشخاص المخولين بتسوية نقاط الخلاف الرئيسية التي تسببت في تأخير ليبيا كثيراً عن إحراز تقدم نحو استتباب الأمن على المدى الطويل.

ثانياً، ألاحظ بشكل إيجابي الجهود التي تبذلها الجهات الأمنية الفاعلة للعمل معاً دعماً لإجراء انتخابات ناجحة. ونرحب بالتزاماتها الأولية والتي يجب أن تكون الأساس للتوصل إلى حلول توفيقية سياسية أكثر موضوعية تهيئ الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ناجحة. كما أن للجهات الأمنية الفاعلة دوراً مهماً في الالتزام والتقيّد بالضمانات الأمنية اللازمة لتمكين الليبيين من المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة في أجواء آمنة.

ختاماً، وكما قال الممثل الخاص باتيلي، فإن حملة قمع المجتمع المدني تثير قلقاً عميقاً. إذ يجب حماية الحيز المدني لتمكين جميع الليبيين من الاضطلاع بدور في إقامة مجتمع منفتح وديمقراطي. ويجب على السلطات الليبية التعجيل بوضع وتوضيح آلية قانونية مستدامة تسمح بحرية تكوين الجمعيات والعمل والتجمع بحرية، على النحو المكفول في الإعلان الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، أشجع الممثل الخاص باتيلي على مواصلة التعاون الهادف مع المجتمع المدني لضمان الاستماع إلى مجموعة واسعة من الأصوات الليبية، بما في ذلك - كما ذكر - أصوات النساء والشباب، في جميع مراحل العملية السياسية.

إن هناك بداية إيجابية بالفعل لمساعدة ليبيا على إيجاد حلول لمشاكلها. ويجب أن نواصل العمل معاً بشكل بناء لدعم الشعب الليبي في معالجة المسائل التي طال أمدها. ولا يمكننا المساعدة في تمهيد الطريق للانتخابات وما بعدها إلا من خلال بذل جهود منسقة تؤدي

تتعلقان بتجميد الأصول الوردتين في تقريره النهائي بموجب الولاية السابقة (انظر S/2022/427). وفيما يتعلق بتدابير حظر السفر، تلقت اللجنة إخطاراً بالسفر من السيدة صفية فركاش البرعصي، للسفر من مصر إلى سويسرا بموجب استثناء من تدابير حظر السفر مُنح سابقاً للقيام بأسفار غير محدودة لفترة ستة أشهر لأغراض إنسانية. وفي وقت لاحق، تلقت اللجنة رسالة من سويسرا، بوصفها بلد المقصد، للإخطار بالمسألة، ورسالة من ممثل عن السيدة صفية فركاش البرعصي تؤكد عودتها إلى مصر.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة رسالة من فريق الخبراء تشير إلى اكتشاف حالة مؤخراً لفرد مدرج في القائمة يستخدم وثائق مزورة للأمم المتحدة في محاولة للتحايل على تدابير حظر السفر وتجميد الأصول المفروضة عليه كفرد مدرج في القائمة في ليبيا. ولا تزال اللجنة تنتظر في طلب قدمته ليبيا لرفع اسم فرد من القائمة. أخيراً، تلقت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة تقارير عن التنفيذ من مالطة وصربيا واليابان وسويسرا.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير إيشيكاني على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والسفير إيشيكاني كيمييرو على إحاطتهما اليوم. وأود أن أركز على العملية السياسية ودور الجهات الأمنية الفاعلة والمجتمع المدني.

إن المملكة المتحدة تواصل تقديم الدعم الكامل للممثل الخاص باتيلي وعمله في ليبيا. وأرحب بالمشاورات التي أجراها الممثل الخاص باتيلي مع مجموعة شاملة من أصحاب المصلحة. فثمة دور مهم لجميع الليبيين، من قادة المجتمع والمجتمع المدني بشكل عام، في جهود ليبيا طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار.

من تهيئة بيئة يمكن فيها للمواطنين ممارسة حقوقهم في حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي. وسويسرا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الاعتقالات التعسفية والتخويف والمضايقة التي تمنع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من التعبير عن نفسها بحرية.

وعلاوة على ذلك، فإن القيود البيروقراطية في شكل متطلبات التسجيل تكبت وتجرم عمل منظمات المجتمع المدني الليبية والدولية. وبشأن هذه النقطة، علينا أن نؤكد بوضوح أن المجتمع المدني يؤدي دورا أساسيا في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وأنه يجب اتخاذ خطوات ملموسة لحماية حيز المجتمع المدني. ولهذا السبب، تدعو سويسرا إلى اعتماد قانون بشأن منظمات المجتمع المدني في ليبيا يتوافق مع القانون الدولي. وقد صاغت المنظمات الليبية بالفعل عدة مقترحات لقانون كهذا.

أخيرا، نود أن نعرب عن قلقنا من أن البعثة المستقلة لنقصي الحقائق في ليبيا المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان وجدت أن لديها أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في ليبيا، بما في ذلك ضد المهاجرين. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة. وتحت سويسرا السلطات الليبية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. والأطفال المهاجرون، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم، هم من أضعف الفئات. ومع ذلك، لا يزال الأطفال يتعرضون للاحتجاز بشكل تعسفي، في نفس المكان مع البالغين، في مراكز الاحتجاز المنتشرة في جميع أنحاء البلد، حيث تقل فرص حصولهم على الحماية الأساسية والخدمات الصحية والمساعدة القانونية. ويجب أن يتوقف هذا الظلم. وتؤمن سويسرا إيماننا راسخا بأن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، وما زلنا ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

بعثة الأمم المتحدة دورا قياديا فيها، وذلك لضمان تحقيق ليبيا للاستقرار والازدهار الذي يستحقه شعبها.

السيدة تشاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. وأود أيضا أن أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطته وعلى عمله بصفته رئيس اللجنة. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

”إننا نهتم بوطننا وبحقوق المدنية ونريد تحسين ظروفنا المعيشية“. هذه عينة مما قاله الليبيون خلال سلسلة الحوارات الشاملة بشأن حقوق الإنسان التي نظمتها سويسرا، بصفقتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع لعملية برلين. ويجب عدم تجاهل ذلك النداء الذي أطلقه الليبيون. ولهذا السبب، ننضم إلى المتكلمين الآخرين في الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتدعو جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى المشاركة البناءة والحازمة في تلك العملية. وبغية ضمان إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الممثل الخاص ومبادراته الأخيرة باستمرار وبلا تردد. وترحب سويسرا أيضا بالمبادرات الإقليمية لتعزيز الحوار بين الليبيين وتقديم الدعم لتلك العملية.

وأخيرا، نذكر بالمسؤولية عن ضمان مشاركة المرأة في الأدوار السياسية، بمن في ذلك الممثلات المنتخبات، لضمان إسهامها في العمليات السياسية على جميع المستويات، بعيدا عن التهديدات أو الأعمال الانتقامية.

وفي ضوء التطورات الأخيرة في البلد المجاور السودان، والتي سنترتب عليها عواقب في المنطقة، نرحب بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في ليبيا على المسار الأمني من خلال إنشاء قوة عسكرية مشتركة ولجان اتصال مع البلدان المجاورة، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

ويجب أن يقرن أي تقدم على المسار الأمني بتقديم على الجبهة السياسية. ولهذا السبب، ومن أجل تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، لا بد

الانتخابات في عام 2023، كما يرغب الشعب الليبي بشدة. كما ندعو الأطراف إلى إشراك النساء والشباب في هذه العملية.

ويود الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن يؤكدوا مجدداً أن عملية السلام في ليبيا يجب أن يقودها الليبيون ويملكون زمامها، بتيسير من الأمم المتحدة وبدعم من المجتمع الدولي، وأن تسترشد بحوار شامل للجميع يفضي إلى مصالحة وطنية. كما يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة التأكيد على دعوتهم إلى أن تكون عملية المصالحة الوطنية جزءاً من أي ترتيبات سياسية، لأن ذلك يساعد في تضميد الجراح السياسية بين الجهات الفاعلة السياسية الليبية. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الحاسم للاتحاد الأفريقي والمجلس الرئاسي الليبي والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة.

ونشير، على وجه الخصوص، إلى البيان الصادر عن الاجتماع 1136 لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المنعقد في 1 شباط/فبراير 2023، بشأن الحالة في ليبيا، والذي دعا أصحاب المصلحة الليبيين إلى الالتزام بعملية المصالحة التي يدعمها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تحت مظلة المجلس الرئاسي من أجل تمهيد الطريق لمؤتمر المصالحة الوطنية الشامل للجميع المتوقع عقده في أيار/مايو 2023. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى المشاركة في هذا المؤتمر بحسن نية.

ومن أجل تمكين عملية سياسية ناجحة يقودها الليبيون ويتولون زمامها، يجب على الجهات السياسية الليبية الفاعلة أن تضع مصالح الليبيين فوق كل الاعتبارات. ويجب عليها أن تتخذ خطوات سريعة إلى الأمام للانتهاء من المسائل المعلقة وإرساء الأساس لإجراء انتخابات نزيهة وشاملة للجميع وسلمية. وفي هذا الصدد، نحث مختلف شرائح المجتمع الليبي على المشاركة في المحادثات بحسن نية، حتى تكون جميع الجهود التي بذلت حتى الآن قد قدمت مساهمة مجدية في تعزيز الشمولية والسلام والأمن المستدامين في ليبيا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نحيط علماً بشكل إيجابي بأن اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 لا يزال قائماً، على الرغم من الحالة

نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته الهامة جداً والثاقبة. ونشكر أيضاً سعادة السيد كيمييرو إيشيكاني على إحاطته الثاقبة جداً، وعلى ما قدمه من معلومات مستكملة بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. ونرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السني، في جلسة اليوم.

ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2023/248).

سيتناول بياننا المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية ومسائل حقوق الإنسان للاجئين وحالة المهاجرين في ليبيا.

على الجبهة السياسية، نشيد بقوة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد باتيلي، لتواصله مع الجهات الفاعلة الليبية في معالجة الحالة السياسية الراهنة في ليبيا بطريقة شاملة. ونقدر جهوده لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة للجميع وذات مصداقية في ليبيا، من خلال الحوار مع مختلف الشخصيات السياسية والأمنية، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، والمجلس الرئاسي، وممثلي المكونات الثقافية، وزعماء القبائل والمجتمع المدني بشكل عام.

(تكلم بالإنكليزية)

نسلط الضوء مع التقدير على مبادرة الممثل الخاص باتيلي بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالانتخابات، يهدف إلى المساعدة في تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال العام الحالي 2023. وفي هذا الصدد، نود أن نشجع النهج التعاوني والدعم الذي سيقدمه الفريق للجنة 6+6 حتى يتمكن الليبيون من التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية، بما في ذلك وضع إطار دستوري وخريطة طريق واضحة لإجراء انتخابات شاملة للجميع. وندعو الأطراف إلى وضع اختصاصات وجدول زمنية محددة جيداً للجنة لكي تقبلها جميع الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة. ويجب على الأطراف المشاركة بشكل بناء وبروح من التوافق حتى يمكن إجراء

في مجالي الصحة والتعليم، لا سيما بالنسبة للفئات الأضعف. وعلى وجه الخصوص، يقيد تعطيل إنتاج النفط النمو الاقتصادي ويمنع الليبيين من الاستفادة الكاملة من إمكاناتهم الهائلة من الموارد الطبيعية من أجل تمويل برامج التنمية وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونود أن نؤكد هنا أن أصول ليبيا المجمدة ملك لليبيين، وهي محمية ومحفوظة لهم. ويزيد التأخير في إقرار الميزانية الوطنية، فضلا عن إصلاح مصرف ليبيا المركزي وإعادة توحيد، من تفاقم المشكلة. وتشكل الحالة خطرا على إدارة الثروات والموارد الليبية، التي يجب أن تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية والإنصاف والفعالية لصالح الشعب الليبي.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تدين الدول الأفريقية الثلاث بشدة انتهاكات الحقوق الإنسانية للاجئين والمهاجرين، بما فيها الاتجار بالبشر والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني وابتزاز الأموال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2023/248). ونطالب بمعاملة اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء معاملة إنسانية باعتبارها مطلبا أساسيا للقانون الدولي والصكوك القانونية ذات الصلة. ونكرر دعوة الأمين العام إلى إيجاد بدائل للاحتجاز بغية إدارة الهجرة بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونجدد دعوتنا إلى الاحترام الكامل لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها ووحدة الوطنية بما يتماشى مع القرار 2656 (2022). وتكرر غابون وغانا وموزامبيق تأكيد دعمها لما يبذله السيد باتيلي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من جهود لتهدئة التوترات وبناء الثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة، بهدف إيجاد سبيل يقود إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تقضي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا، وكذلك رئيس اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1970 (2011) بشأن ليبيا على تقريره.

المتوترة والحوادث الأمنية في ليبيا. ودعوا الأطراف إلى مواصلة التحلي بضبط النفس من خلال الامتنثال الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بغية الحفاظ على المسار الحالي المؤدي إلى السلام والأمن الدائمين.

وتدين غابون وغانا وموزامبيق بشدة وجود قوات أجنبية على الأراضي الليبية. هذا الوجود يقوض سلامة الأراضي الليبية وتولي البلد لزام عملية السلام. والرحيل الفوري للقوات ضروري لتهيئة بيئة مؤاتية تقضي إلى النهوض بالعملية السياسية الجارية المؤدية إلى إجراء الانتخابات خلال العام الحالي. وفي هذا الصدد، نشيد باللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ولجان الاتصال على جهودها لتسهيل الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية، فضلا عن المقاتلين الأجانب، من ليبيا. ونشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في إشراك مختلف الشركاء الإقليميين بشأن هذه المسألة المهمة جدا.

ونشيد كذلك باللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لجمعها قادة عسكريين وأمنيين من المناطق الغربية والشرقية والجنوبية لمناقشة كيفية إسهامهم في تهيئة بيئة مؤاتية لدفع العملية السياسية قدما.

وبينما ندعو إلى الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب من ليبيا، فإننا نشعر بالقلق إزاء التداعيات غير المباشرة المحتملة في منطقة الساحل وعواقبها على الحالة الأمنية في المنطقة، التي تواصل التدهور في ظل انتشار الإرهاب في غرب أفريقيا. وفي هذا السياق، ندعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة للمساعدة في إدارة التهديد الذي تشكله عودة هؤلاء المقاتلين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الاستقرار في منطقة الساحل. ونحث كذلك على ألا تتركز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا فحسب، بل أن يُضطلع بها أيضا من خلال اتباع نهج تعاوني مع البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية.

وبالانتقال إلى الحالة الاقتصادية، تشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالقلق إزاء استمرار تأثير النزاع الذي طال أمده والأزمة السياسية الراهنة في ليبيا على مؤشرات الاقتصاد الكلي وما لهما من عواقب سلبية على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، نشعر بالجزع إزاء التقرير النهائي للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/52/83). فالانتهاكات والتجاوزات المذكورة لحقوق الإنسان للرجال والنساء والأطفال - لا سيما المهاجرين - مروعة، ويبدو أن الحالة تزداد سوءاً. ويدل إفلات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من العقاب على عدم الاكتراث المطلق برفاه البشر في السعي وراء المال والسلطة. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الانتهاكات والتجاوزات إذا أُريد تحقيق المصالحة الوطنية. لقد انتظر الشعب الليبي طويلاً بما فيه الكفاية. وحان الوقت لكي يُظهر قادة ليبيا تقدماً واستعداداً لوضع مصالح بلدهم فوق مصالحهم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته.

ترحب فرنسا بالتقدم المحرز مؤخراً في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، بالتعاون مع رئيسي الأركان وجميع الجهات الأمنية الفاعلة، وبتشجيع من الممثل الخاص للأمن العام. وقد التزمت الجهات الأمنية الليبية الفاعلة بإعادة توحيد الجيش الليبي وتأمين إجراء الانتخابات، الأمر الذي يبعث على الأمل. وترحب فرنسا باجتماع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في طرابلس، وبالزيارتين المشتركتين اللتين قام بهما رئيساً أركان غرب ليبيا وشرقها إلى طرابلس وبنغازي، وبمبادرتيها الرامية إلى إنشاء قوة عسكرية مشتركة. فذلك يبعث برسالة قوية فيما يتعلق بوحدة ليبيا وسيادتها واستقرارها. ويجب أن تقتزن العملية بنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها وانسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا. وترحب فرنسا بإنشاء لجان اتصال لتشاد والنيجر والسودان لتنسيق انسحاب المرتبقة الأفارقة. ويمثل استقرار ليبيا وجيرانها أولوية بالنسبة لفرنسا، التي ستواصل دعم جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للمساعدة في عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

ويجب على الطبقة السياسية في ليبيا البناء على ما تحقق من مكاسب أمنية وتلبية توقعات الشعب الليبي لعام 2023، وهي

لا نزال نؤيد بشكل لا لبس فيه ما يبذله الممثل الخاص من جهود للتوصل إلى توافق الآراء السياسي اللازم لتمكين الليبيين من إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. فلا يمكن إغفال الإحباط السائد بين أفراد الشعب الليبي جراء الجمود السياسي. وتواصل الجهات الفاعلة القوية تقويض المسيرة نحو إجراء الانتخابات. وقد أصبح التدخل أكثر علانية منذ الإخفاق في إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021. وحان الوقت للبناء على الإنجازات السابقة والزخم الحالي من خلال المشاركة البناءة في العملية الشاملة للجميع التي حددها الممثل الخاص باتيلي من أجل وضع خريطة طريق للانتخابات تيسرها الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وتحت الولايات المتحدة لجنة 6+6 على الإسهام في ذلك الجهد الذي تقوده الأمم المتحدة من خلال التصدي فورا للعقبات المتبقية أمام إجراء الانتخابات.

أما بالنسبة للجزءات، فلا نزال نشعر بالقلق إزاء الزيادة في الاتجار غير المشروع بالنفط والأسلحة. ونحث جميع الدول الأعضاء على منع أي شحنات نفطية غير مشروعة خارج إطار عمل المؤسسة الوطنية للنفط، والتي غالباً ما يكون الهدف منها تمويل الجهات الفاعلة المزعزعة للاستقرار في ليبيا وسرقة الموارد التي تعود ملكيتها بحق إلى الشعب الليبي. ولا نزال ندعم التقيد الصارم بحظر توريد الأسلحة. ونشيد بدور عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في تحويل مسار السفن التي يتبين أنها تحمل أسلحة أو مواد ذات صلة يمكن أن تجدد النزاع في ليبيا. وترحب الولايات المتحدة بالعمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 من أجل توحيد قوات الأمن الليبية والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار.

ويظل انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة عنصراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء ليبيا. ويكتسي طرد مرتبقة مجموعة فاغنر أهمية حاسمة. فقد كشفت الحرب في أوكرانيا الستار عما يعلمه المدنيون في ليبيا وأماكن أخرى في إفريقيا منذ سنوات، وهو أن مجموعة فاغنر منظمة وحشية تسعى فحسب إلى خدمة مصالحها الخاصة - ومصالح روسيا - في أفريقيا.

السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة. وأود أن أشدد على النقاط التالية على ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/248).

أولاً، نحن بحاجة إلى بناء تآزر للنهوض بالعملية السياسية. وقد أعلن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مؤخرًا عن إنشاء لجنة مشتركة 6+6 وعقدًا اجتماعًا لمناقشة الإطار الدستوري لإجراء الانتخابات. وظل الممثل الخاص باتيلي على اتصال مكثف مع الأطراف الليبية، في حين بذلت مصر وبلدان أخرى في المنطقة جهودًا حثيثة من خلال مساعيها الحميدة وأعمال الوساطة. وهناك توافق في الآراء، في الحالة الراهنة، بين جميع الأطراف بشأن الحاجة إلى كسر الجمود السياسي، ويجب إيجاد تآزر لتحقيق تلك الغاية. وينبغي لجميع الأطراف الليبية أن تواصل البناء على جهودها السابقة لإجراء الحوار وحل خلافاتها وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع مبدأ ضمان أن تكون العمليات بقيادة ليبية وملكية ليبية وأن يعالج الشواغل المشروعة لجميع الأطراف وأن يقدم دعمًا بناءً للعملية السياسية وأن يتجنب فرض حلول خارجية. وتدعم الصين الممثل الخاص باتيلي في قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتواصل تكثيف مساعيها الحميدة وجهودها للوساطة لتسهيل الحوار بين الليبيين.

ثانيًا، نحن بحاجة إلى توطيد آلية السلام والأمن. وقد اجتمعت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مرارًا وتكرارًا في طرابلس وبنغازي، تحت رئاسة السيد باتيلي، وناقش الطرفان بنشاط إنشاء مؤسسة أمنية موحدة. كما اتفقت ليبيا والدول المجاورة لها على إنشاء آلية تنسيق، ترحب بها الصين كلها. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشهد اشتباكات مسلحة وحوادث أمنية في ليبيا. وينبغي لجميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بوقف إطلاق النار وزيادة التنسيق فيما بينها وضمان انسحاب متوازن ومنسق للمقاتلين الأجانب والمرتبقة وتجنب أي عمل قد يكون له تأثير سلبي على الاستقرار الليبي والأمن الإقليمي. ومع استمرار القتال والاضطراب اللذين طال أمدهما، تشكل المصالحة الوطنية مفتاحًا هامًا لبناء توافق في الآراء بشأن السلام والتعمير والقضاء على الأسباب

انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة وشاملة وذات مصداقية وشفافة في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن تكون العملية الانتخابية خالية من الفساد والتخويف وأن تكفل تكافؤ الفرص لجميع المرشحين. وتحقيقًا لتلك الغاية، يجب أن تكون السلطة التنفيذية قادرة على تنظيم الانتخابات بطريقة محايدة وشفافة تمامًا. ولا بد من الاتفاق على إطار قانوني لإجراء الانتخابات وخريطة طريق سياسية جديدة، وينبغي الانتهاء من العملية في أسرع وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، تقع على عاتق مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مسؤولية تجاه الشعب الليبي. وتعيد فرنسا تأكيد دعمها الكامل لجهود الممثل الخاص ومبادراته الرامية إلى إنشاء فريق شامل رفيع المستوى للإشراف على إجراء الانتخابات.

إن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ترتكب في ليبيا. وتعمل الميليشيات والمرتبقة الأجانب في ظل إفلات تام من العقاب. وتدين فرنسا حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي التي ترتكب ضد المهاجرين والليبيين على حد سواء. والقيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات أمر يثير القلق. إننا ندعو السلطات الليبية إلى وضع حد لتلك الانتهاكات ومكافحة إفلات المسؤولين عنها من العقاب. وتدعو فرنسا إلى إعادة توزيع الإيرادات على نحو عادل وشفاف لصالح جميع السكان. ويجب تسريع عملية إعادة توحيد البنك المركزي. وفرنسا ملتزمة باحترام حظر الأسلحة وستواصل دعم عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. وينبغي لجميع البلدان التي تعمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تتعاون مع إيريني وأن تلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن سيادة ليبيا ووحدتها واستقرارها والتزامها بالديمقراطية أمر حيوي للاستقرار الإقليمي. ولتحقيق ذلك، يجب استعادة شرعية المؤسسات السياسية بإجراء انتخابات وطنية. وتكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل للممثل الخاص عبد الله باتيلي تحقيقًا لتلك الغاية.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والسفير إيشيكاني على إحاطتهما وأرحب بالسفير

ويحدونا الأمل في أن يسهم اقتراح الممثل الخاص بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالانتخابات في الجمع بين جميع أصحاب المصلحة الليبيين بطريقة تعزز حواراً حقيقياً بين الليبيين. ونرى أن هذا الحوار ينبغي أن يستند إلى التقدم المحرز بشأن الإطار الدستوري الذي حققه بالفعل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، اللذين أقر المجلس بدورهما المستمر في بيانه الرئاسي الأخير بشأن ليبيا (S/PRST/2023/2).

وقد يساعد الاتفاق بين المجلسين الليبيين على إنشاء اللجنة المشتركة 6+6 في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إجراء الانتخابات في عام 2023. ونشجع لجنة 6+6 على تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس، مع الشعور اللازم بالإلحاح، بشأن المسائل المتبقية استعداداً للانتخابات الوطنية. ومن شأن إحراز تقدم سريع أن يساعد على تبديد الشواغل من أن عمل اللجنة الجديدة قد ينافس أو يعرقل جهود الممثل الخاص الرامية إلى كسر الجمود السياسي الحالي.

ترحب البرازيل بمشاركة العديد من القادة العسكريين والأمنيين الليبيين من جميع أنحاء ليبيا في اجتماعات عُقدت في تونس وطرابلس وبنغازي خلال الأسابيع والأشهر الماضية تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة. وسيكون التزامهم بتهيئة بيئة مواتية للانتخابات عاملاً أساسياً لضمان نجاح الانتقال السياسي من خلال صناديق الاقتراع. ونشيد أيضاً بجهودهم الرامية إلى توحيد القوات المسلحة.

وتمثل إعادة تنشيط اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 للجان الاتصال مع البلدان المجاورة مؤخرًا خطوة مهمة نحو الانسحاب المنسق للمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا. وبالنظر إلى العلاقة بين الحالة في ليبيا والحالة في منطقة الساحل، فإننا نؤكد كذلك على أهمية التنسيق الإقليمي وزيادة الاتساق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والبعثات والوكالات العاملة في منطقة الساحل، فضلاً عن التعاون مع لجنة بناء السلام. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها مصر دعماً لأنشطة اللجنة العسكرية المشتركة.

الجزيرة للنزاع. وتؤيد الصين الاتحاد الأفريقي في أخذ زمام المبادرة في عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية مع الأطراف الليبية وتتطلع إلى نجاحه. ثالثاً، نحن بحاجة إلى التعجيل بالتنمية والتعمير. وقد استأنفت ليبيا مؤخراً تصدير النفط، بزخم متزايد. فينبغي لجميع الأطراف أن تقدم تنازلات بغية النهوض بالتنمية الشاملة للبلد وبذل جهود إضافية في مجالات الإدارة المالية والخدمات العامة وتحسين معيشة الشعب. ويجب على المجتمع الدولي المشاركة بنشاط في إعادة إعمار ليبيا وتقديم المزيد من الدعم لانتعاشها الاقتصادي وتنميتها. ويجب على جميع الأطراف أيضاً وقف أي تدخل سياسي والتفاوض لحل خلافاتها في إدارة صناعة النفط وتوزيع عائداتها وضمان استمرار ليبيا في إدارة صناعتها النفطية وأن يعود المزيد من عائداتها النفطية بالنفع على شعبها. وأخيراً، ظلت الحكومة الليبية مهمومة منذ أمد بعيد بعدم قدرتها على استخدام أصولها المجمدة. وينبغي لمجلس الأمن واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا أن يوليا مزيداً من الاهتمام لذلك وأن يتخذا تدابير عملية.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير إيشيكاني، الممثل الدائم لليابان، على إحاطته بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وأود أن أهنئه على توليه رئاستها في وقت سابق من هذا العام. ويمكنه أن يعول على دعم وفد بلدي وهو يدير أعمال اللجنة خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن. كما أود أن أشكر السيد باتيلي، الممثل الخاص للأمن العام في ليبيا، على إحاطته. وتدعم البرازيل هدفه المتمثل في تمكين أصحاب المصلحة الليبيين من الاتفاق على الإطار الدستوري والقانوني اللازم لإجراء الانتخابات في ليبيا في عام 2023، فضلاً عن نهجه لتحقيق ذلك الهدف. كما نشيد بالتزامه بمبدأ الملكية الوطنية في مشاركته الواسعة مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين. ونشدد على أهمية كون أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا واصلت تحت قيادته تقديم الوساطة والمساعدة الحميدة في جميع أنحاء ليبيا لدعم عملية انتقال سياسي بقيادة ليبية وملكية ليبية، امتثالاً لولاية البعثة. وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

التوصل إلى توافق الآراء القانوني والسياسي اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أجواء آمنة. وتشدد مالطة أيضا على أهمية المساواة بين الجنسين وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع العمليات السياسية. وتضطلع منظمات المجتمع المدني والشباب أيضا بدور مهم. وفي ذلك الصدد، نأسف لعدم وجود نساء في لجنة 6+6، كما أبلغنا السيد باتيلي اليوم، ونحثه على التصرف بسرعة لمعالجة ذلك.

ويظل من الأهمية بمكان أيضا أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة والدعم السياسي اللازمين للأمم المتحدة وللسلطات الليبية من أجل إجراء هذه الانتخابات. ولا يزال استمرار حالة عدم اليقين السياسي يخلق حالة أمنية هشة ومتوترة. وتضطلع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بدور حاسم في السعي إلى تحسين الحالة في ليبيا. وفي ذلك الصدد، نرحب باجتماعات اللجنة الأخيرة مع القادة العسكريين والأمنيين من جميع أنحاء البلد، وهي اجتماعات ضرورية إذا أُريد إحراز تقدم بشأن تسريح الجماعات المسلحة ونزع سلاحها وإعادة إدماجها.

ونشعر بقلق أيضا إزاء استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا. وينبغي إعطاء الأولوية لانسحابهم الكامل. ونرحب بالعمل المتواصل للجنة العسكرية المشتركة لتحقيق ذلك الهدف بالتعاون مع لجان الاتصال من ليبيا والسودان والنيجر. ونتفق مع الممثل الخاص باتيلي على أن الانسحاب يجب أن يُنسق بكفاءة لمنع حدوث مشاكل فرعية محتملة.

ويزداد تقويض استقرار ليبيا بسبب انتشار الأسلحة التي تسيطر عليها مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وتؤمن مالطة إيماننا قويا بالتنفيذ الكامل والصارم للجزاءات المفروضة بموجب القرار 1970 (2011)، فضلا عن امتثال جميع الدول الأعضاء لحظر الأسلحة. وفي ذلك السياق، نشدد على الدور الذي تضطلع به عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي. وتشدد مالطة على أهمية دعم المزيد من الجهود لتعزيز قدرة ليبيا على ضمان أمنها واستقرارها. كما نريد أن نذكر المجلس بأن أي شخص يعرقل العملية السياسية،

تود البرازيل أن تذكر المجلس بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، بناء على طلب ليبيا، للمساعدة في تعزيز نهج متكامل واستراتيجي ومتسق لبناء السلام في البلد. وقد أقر المجلس بهذا الدور المتعلق بالحالة في ليبيا العام الماضي باتخاذ القرار 2656 (2022)، الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة. ولذلك، نشجع السلطات الليبية على التعاون مع لجنة بناء السلام من أجل حشد الدعم للأولويات الوطنية لبناء السلام في ليبيا مع الاحترام الكامل لسيادتها.

أخيرا، لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء تقارير فريق الخبراء عن انتهاكات حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011). ونكرر دعوتنا إلى الامتنثال الصارم لأحكام حظر الأسلحة ولنظام الجزاءات عموما. كما نكرر التزامنا بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص باتيلي ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطتيهما، وأود أن أؤكد للرئاسة تعاوننا الكامل مع عمل اللجنة. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلستها اليوم. لا تزال الحالة في ليبيا تستحق تركيز المجتمع الدولي ودعمه. فعلى الرغم من الهدوء الحالي، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة. وتشجعنا الجهود الشاملة للجميع التي يبذلها الممثل الخاص ومشاوراته مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة لمعالجة الجمود السياسي. وتؤيد مالطة الفريق الرفيع المستوى المعني بالانتخابات الذي اقترحه الممثل الخاص بهدف توليد الزخم وتوافق الآراء اللازمين للتغلب على المأزق السياسي في ليبيا. وما زلنا نحث جميع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على التعاون الكامل مع الممثل الخاص بصورة بناءة وشفافة وبروح من التوافق.

ونحيط علما على نحو إيجابي بقرار مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بتكليف اللجنة المشتركة 6+6 لوضع اللمسات الأخيرة على الإطار الدستوري والتشريعي للانتخابات. ومن المهم أن تكون هذه الجهود متكاملة ومتعاضدة وأن تدعم الهدف المشترك المتمثل في

وفي ذلك الصدد، نشيد بدور جمهورية مصر العربية في التقريب بين وجهات نظر الطرفين.

ونؤكد مجددا ضرورة إعطاء الأولوية للمصالحة والحوار بين الأطراف الليبية من جميع المناطق الليبية. وندعو السيد باتيلي إلى مواصلة جهوده ومسايعه الحميدة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك مبادرته الأخيرة للدفع نحو عملية سياسية شاملة بقيادة وملكية ليبية. كما نؤكد دعمنا لجهود المجلس الرئاسي الليبي الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية باعتبارها السبيل الرئيسي المفضي إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة تُنهي المراحل الانتقالية. وفي ذلك السياق، نشدد على ضمان المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة في تلك الجهود.

ويظل استتباب الأمن مطلباً جوهرياً لتحقيق الاستقرار السياسي وتهيئة بيئة آمنة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية متزامنة وتكون حرة ونزيهة وشفافة وشاملة. وهذا يتطلب انسحاباً متزامناً ومرحلياً وتدرجياً ومتوازناً لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا. تشيد بلادي بالجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تيسير وعقد الاجتماعات الأخيرة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 في طرابلس وبنغازي، بالإضافة إلى الاجتماع الأخير بين رئيسي الأركان، والتي تعتبر خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام. ونود أيضاً أن نشكر أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة على روحهم الوطنية، التي تجسد الإرادة الليبية الحقيقية نحو توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك من خلال إنشاء قوة عسكرية مشتركة، مع مواصلة جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعمه الكامل لتلك الجهود الليبية الرامية إلى ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي. ويتعين على الليبيين بدورهم رفض ومكافحة خطاب الكراهية والأصوات المتطرفة التي تسعى إلى تقويض جهود المصالحة والتقارب الأخير بين الأطراف الليبية. يجب أن تظل مصالح الشعب الليبي واستقرار البلاد فوق كل الاعتبارات.

بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للجماعات المسلحة في ليبيا، قد يقع تحت طائلة جزاءات الأمم المتحدة.

كما توضح النتائج التي توصلت إليها البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا، فإن حالة حقوق الإنسان في ليبيا مدعاة للقلق. ونشعر بالجزع إزاء الحالات السابقة والتقارير عن تهريب وتعذيب المدافعات عن حقوق الإنسان والاعتداء الجنسي عليهن وقتلهن، ونرحب بجهود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتتبع العنف ضد المرأة على الإنترنت. ونشدد على وجوب حماية حقوق الإنسان في ليبيا وتطبيقها على الجميع دون تمييز. إن التقلص المستمر للحيز المدني في ليبيا أمر مثير للقلق بنفس القدر. وندعو جميع الجهات الفاعلة الليبية إلى تعزيز حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم مالطة لجميع الجهود التي تسعى إلى تأمين حاضر ومستقبل ينعم فيهما جميع الليبيين بلا استثناء بالسلام والاستقرار والازدهار. وندعو جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إلى التكلم والعمل بصوت واحد في تحقيق ذلك الهدف. السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي والسفير كيميبيرو إيشيكاني على إحاطتهما الشاملتين. وأرحب بالسفير طاهر السني في جلسة اليوم.

لقد شهدنا منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.9270) اتخاذ الأطراف الليبية عدداً من الخطوات الإيجابية والمشجعة، تزامن معها انخراط مكثف من قبل السيد باتيلي، فيما تحدث هذا المجلس بصوت واحد داعم لليبيا والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، وهو ما تجلّى في اعتماد البيان الرئاسي الأخير (S/PRST/2023/2).

بالنظر إلى تلك التطورات، نرحب بالتقدم المحرز على المسار الدستوري للانتخابات والتعديل الدستوري رقم 13. ننطلق أيضاً إلى الخروج بنتائج ملموسة لاجتماعات اللجنة المشتركة 6+6 في طرابلس بحيث ترسي الأساس القانوني لعملية الانتخابات. وندعو الأطراف إلى وضع إطار زمني واضح وجاد يلبي تطلعات الشعب الليبي الشقيق.

وفي الوقت نفسه، نشيد بالدور الذي تقوم به مصر في تيسير المحادثات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وتحت اليابان كلا الكيانين على وضع الصيغة النهائية للقوانين الانتخابية في أقرب وقت ممكن بغية التوصل إلى ترتيبات كاملة ونهائية ومحددة زمنياً لإجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام.

إذ أنقل إلى المسار الأمني، تشيد اليابان بالمشاركة الإيجابية للمؤسسات العسكرية والأمنية في تهيئة بيئة مواتية للدفع قدماً بالعملية السياسية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن الجدير بالثناء أيضاً أن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تواصل الاضطلاع بدور إيجابي في التحرك نحو إعادة توحيد المؤسسات الأمنية وفي تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وفي ذلك الصدد، نحيط علماً على نحو إيجابي بالجهود التي بذلتها مؤخراً بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتعزيز الحوار مع البلدان المجاورة في الجنوب والتواصل مع المجتمع المدني بشأن إصلاح القطاع الأمني.

أما على المسار الاقتصادي، فيساورنا القلق لأنه لم تتخذ تقريباً أي خطوة إلى الأمام في الشهرين الماضيين. إن التوزيع العادل للإيرادات من خلال عملية تشاركية شفافة أمر في غاية الأهمية. ونرحب بتقديم البعثة لسبعة مبادئ وتوصيات تتعلق بحقوق الإنسان إلى رئيس المجلس الرئاسي، تم إعدادها من خلال الحوارات في الفريق العامل المعني بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

أود أن أختتم بياني بأن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل للسيد باتيلي وبعثته ولشعب ليبيا.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته. نحن ندعم جهوده الرامية إلى تمكين عملية الانتخابات الوطنية في ليبيا هذا العام باتباع نهج شامل وجامع. أشكر أيضاً السفير إيشيكاني على إحاطته الإعلامية بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011).

بينما ندرك الزخم والديناميكيات الجديدة في ليبيا، لا يزال الوضع العام مصدراً للقلق. يسعدنا أن نرى تطورات إيجابية في المجال الأمني

من المهم حماية المكتسبات التي حققتها ليبيا في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الحيلولة دون أن تعرقل تدابير مجلس الأمن جهود القوات الليبية في التصدي للتهديدات الأمنية، وخاصة في جنوب ليبيا. وهذا يحتم على المجلس أن ينظر بجدية في نظام الجزاءات المفروض على ليبيا، لجعله ملائماً للواقع الحالي، لكي يصبح وسيلة لدعم الجهود الوطنية، لا لعرقلتها.

ولتحقيق الاستقرار في ليبيا والمناطق المحيطة بها، يجب على المجتمع الدولي دعم الجهود الوطنية الليبية الرامية إلى معالجة الهجرة غير النظامية وأسبابها الجذرية، وأن يتوسع ذلك الدعم ليشمل بلدان المنشأ ودول العبور، وكذلك المسؤولين عن أمن الحدود الجنوبية لليبيا. في الختام، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها للجهود التي يبذلها الممثل الخاص السيد باتيلي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل بناء السلام وتحقيق الاستقرار في ليبيا.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثل ليبيا في جلسة اليوم.

منذ الإحاطة السابقة لمجلس الأمن عن الحالة في ليبيا (انظر S/PV.9270)، شهدنا بعض التطورات الإيجابية نحو الانتخابات التي طال انتظارها. ولئن كان ذلك موضع ترحيب، من الحتمي أن تعمل ليبيا والأمم المتحدة معاً لضمان إجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام. وتؤيد اليابان تأييداً تاماً مبادرة الممثل الخاص باتيلي لتحقيق ذلك الهدف بإنشاء الفريق الليبي الرفيع المستوى المعني بالانتخابات. ونشجع جميع أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين على تأييد هذه المبادرة. نبرز هنا حقيقة مؤداها أن المبادرة تهدف إلى الجمع بين جميع الجهات الفاعلة الليبية المعنية، بما يشمل ممثلي المؤسسات السياسية، والشخصيات السياسية، وزعماء القبائل، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الأمنية الفاعلة، والنساء والشباب. وما أن يتم تشكيل ذلك الفريق، سيتمكن من تمهيد الطريق أمام عملية سياسية شاملة بقيادة وملكية ليبية حقا.

جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من قبيل الاحتجاز التعسفي والقتل والاغتصاب والاسترقاق والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، بما في ذلك ضد المهاجرين، التي ترتكبها قوات أمن الدولة وجماعات الميليشيات المسلحة، كما يجب محاسبة المسؤولين عن ارتكابها. ونجدد دعوتنا للسلطات الليبية من أجل اتخاذ خطوات حاسمة لتحقيق العدالة وجبر الضرر الذي لحق بالعدد الهائل من الضحايا الذين يعانون من انتهاكات طويلة الأمد لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن ليبيا بحاجة، من دون تأخير، إلى عملية سياسية مسؤولة تقضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وهي بحاجة إلى عملية مصالحة وطنية تستند إلى مبادئ العدالة الانتقالية واحترام حقوق الإنسان واحتياجات جميع الليبيين، بمن فيهم ضحايا الانتهاكات والتجاوزات. وتلك هي الطريقة الوحيدة لمساعدة الليبيين على تضييد جراح الماضي ورسم المسار نحو المستقبل.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. ونرحب أيضاً بالممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السنّي، في هذه الجلسة.

ترحب إكوادور بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص باتيلي وما يتخذ من مبادرات باستمرار لإيجاد حل دائم للأزمة السياسية وتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. فنفاعلاته المكثفة مع جميع الأطراف في البلد والمنطقة هي الأكثر حسماً.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في ليبيا، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، إن التقدم المحرز على الجبهة السياسية يبعث على التفاؤل. ويشكل كل من إنشاء اللجنة المشتركة 6 + 6 بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب ومبادرة الممثل الخاص لتشكيل فريق رفيع

والعسكري، ونرحب باجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مع القادة العسكريين والأمنيين. إن كل جهد نحو توحيد الجيش الليبي يمثل خطوة نحو المصالحة الوطنية والوحدة. ويشجعنا بشكل خاص على مشاركة القادة العسكريين في تقديم الدعم لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2023.

لسوء الحظ، على الرغم من الجهود المبذولة، لا يزال المأزق مستمراً على الجبهة السياسية، وكذلك أزمات شرعية المؤسسات تترك تطلعات ملايين الليبيين الذين يريدون ويستحقون أن يُسمع صوتهم عن مستقبل بلدهم بدون إجابة. يجب على القادة السياسيين الاستجابة لتلك التطلعات، والتخلي عن مصالحهم الضيقة، وتبني مسار ثابت نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في جميع أنحاء البلاد في عام 2023. ويجب أن يفهم القادة أن العملية الانتقالية الليبية لا بد من أن تمر عبر حلول متفق عليها وتستند إلى الإرادة السياسية لتأمين الأساس القانوني لبيئة مواتية لإجراء انتخابات وطنية. وشأن هؤلاء القادة شأن نظرائهم العسكريين، لا ينبغي لهم أن يقفوا في شرك الحيل التي تؤدي إلى تأخيرات إلى أجل غير مسمى تديم الوضع الراهن غير المستدام. وينبغي أن تكون هذه العملية تشاركية وشفافة وتوافقية. وتكتسي مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني وجميع قطاعات المجتمع الليبي أهمية حاسمة لمصادقية العملية وتحقيقها للنتائج.

ونكرر دعوتنا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة. فينبغي لليبيا أن تبني مستقبلها من دون أي تدخل أجنبي.

وغني عن القول أن الجمود السياسي له تأثير ضار على الاقتصاد الليبي ورفاه الشعب الليبي. ونؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن الموارد الوطنية الليبية ينبغي أن تُستخدم لتحقيق المنفعة لجميع الليبيين ويجب إعادة توزيعها بطريقة عادلة ومنصفة.

وبينما تكافح ليبيا لإيجاد نقطة الانطلاق نحو مستقبلها، تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل خطير. ويجب إجراء تحقيق كامل في

بصياغة ذلك القانون، فضلا عن الدور التيسيري الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي الختام، أكد من جديد احترام إكوادور لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها، فضلا عن دعمنا للبلاد في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار من خلال عملية مستقلة ومملوكة وطنيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السفير إيشيكاني كيمييرو، الممثل الدائم لليابان، على تقريره عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

إننا نواصل متابعة تطورات الحالة في ليبيا عن كثب. فتحقيق التطبيع والحفاظ على الاستقرار والأمن في ليبيا لا يكتسبان أهمية لذلك البلد وشعبه فحسب، بل يضطلعان أيضا بدور رئيسي في كفالة استمرار التنمية في شمال أفريقيا ككل. ويكمن الهدف الرئيسي في هذه المرحلة في تشجيع التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة ومستدامة من خلال عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها، من دون أي تدخل خارجي.

وحجر الزاوية في تلك العملية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عامة. ونأمل أن تتحقق النوايا المعلنة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لوضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني للانتخابات المقبلة في الموعد المقرر - أي بحلول حزيران/يونيه 2023. ونرحب بالخطوات التي تُتخذ لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك الموافقة على نسخة محدثة من الإعلان الدستوري وإنشاء اللجنة المشتركة المتخصصة 6+6.

وندعو القادة الليبيين إلى مواصلة السعي إلى التوصل إلى حل توافقي معقول. ونؤكد ضرورة إشراك جميع أطراف القوى السياسية

المستوى خطوة مهمة نحو استكمال الانتقال السياسي في ليبيا وإجراء انتخابات وطنية رئاسية وبرلمانية آمنة وتتسم بالنزاهة والشفافية وشمول الجميع في عام 2023. ويحدونا الأمل في أن توطد تلك المبادرات، في إطار من التعاون والشفافية، التقدم المحرز وتحل المسائل المعلقة وتتوصل إلى اتفاقات في أقرب وقت ممكن بشأن المسائل الرئيسية، من قبيل إرساء الأساس الدستوري للانتخابات. ومما لا شك فيه أن إجراء الانتخابات يشكل مسارا مهما نحو تحقيق السلام والاستقرار، كونه سيتيح إنشاء مؤسسات عامة شرعية تسهم في إرساء سيادة القانون. ولذلك ندعو إلى إجراء الانتخابات في بيئة سلمية وشفافة وشاملة للجميع تضمن مشاركة السكان.

ثانيا، ترحب إكوادور بالعمل الذي تضطلع به اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 فيما يتعلق بدعم اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، فضلا عن المناقشات التي تجريها والالتزامات التي تتوصل إليها مع مختلف الجماعات المسلحة.

ثالثا، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، على النحو الوارد في التقرير النهائي للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، لا سيما الأطفال. يجب أن تمتثل ليبيا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق باحتجاز المهاجرين واللاجئين وإعادتهم.

ويجب تقديم جميع المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة. فالحقيقة والعدالة عنصران أساسيان لتحقيق السلام. وعليه، لا غنى عن تعاون السلطات الليبية لمنع الإفلات من العقاب.

رابعا، فيما يتعلق بحالة المرأة، نقدر تقديم مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة إلى لجنة شؤون المرأة والطفل. ونأمل أن يتوقف العنف ضد النساء والفتيات الآن وتُكفل حقوقهن في المشاركة في الحياة العامة والسياسية، بما في ذلك في العمليات السياسية وعمليات المصالحة الجارية. ونشيد بالجهود التي يبذلها الخبراء الليبيون المكلفون

على الخروج أخيراً من الأزمة التي أثارها عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 2011 وإنهاء كافة أشكال التدخل الأجنبي. ولذلك، فإننا نعتبر أن أي مبادرات أحادية الجانب تهدف إلى إيجاد صيغ موازية للتسوية دون مشاركة ليبيا نفسها وأصحاب المصلحة الآخرين ستؤدي إلى نتائج عكسية.

ولأسف، فإن هذه الحالة لا تساعد السياسات قصيرة النظر لمختلف الجهات الفاعلة الدولية التي تواصل استخدام ذريعة التزامها بالتوصل إلى تسوية سياسية لاستغلال عدم الاستقرار في ليبيا لمصالحها الخاصة، ولا سيما قطاع الطاقة. ونعتقد أن جميع المسائل المتعلقة بالسيطرة على البنية التحتية للنقط وعمليات التصدير ينبغي أن يحلها الليبيون أنفسهم. وينبغي أن نتبع نهجاً مماثلاً لحماية أصول ليبيا المجمدة، التي ينبغي استخدامها في المستقبل لمنفعة الشعب الليبي. ويجب ألا يُسمح للجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد بأن يكون لها جدول أعمال مزدوج. ونود أن نُذكر المجلس بأن عائدات بيع الهيدروكربونات والأصول المجمدة على السواء تهدف إلى تعزيز التعافي الاقتصادي وتحسين حياة الناس العاديين، وندعو جميع زملائنا في المجلس إلى تناول تسوية المسألة الليبية بتلك الروح.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيد الرئيس، في البداية، أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر وأشكركم لتنظيم هذه الجلسة. كما أشكر السيد إيشيكاني كيمييرو، الممثل الدائم لليابان ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، على إحاطته وأتمنى له التوفيق خلال عمله القادم. كما أشكر السيد عبد الله باتيلي على إحاطته وجهوده خلال الفترة السابقة ولقاءاته المتعددة داخل ليبيا وخارجها. كما نضم صوتنا لما قدمه زميلي، ممثل موزامبيق، بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس.

منذ عام تقريباً، كانت لنا كلمة أمام هذا المجلس (انظر S/PV.9047)، حاولنا فيها التحدث بصوت المواطن الليبي واستعراض

الليبية، بما في ذلك ممثلو الحكومة السابقة، في العملية الانتخابية بطريقة غير تمييزية. فذلك هو السبيل الوحيد لكفالة الانسجام داخل المجتمع بشأن نتائج الانتخابات المقبلة وتجنب مزيد من التدهور في الحالة السياسية - العسكرية، لما قد يترتب عن ذلك من خطورة. ومن شأن هذا المبدأ أيضاً أن يكفل نجاح عملية المصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، نرحب بما يبذله الاتحاد الأفريقي من جهود لتنظيم مؤتمر لعموم الليبيين.

ولا يقل التعاون على المسار الأمني أهمية عن ذلك. ونرحب بنتائج الاجتماع الأخير للجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 في بنغازي، ليبيا، الذي أكد خلاله المشاركون من جديد استعدادهم لتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم للتأكد من أمن الانتخابات المقبلة. وإلى جانب ذلك، نلاحظ مدى أهمية تكثيف الجهود لتهيئة الظروف اللازمة لدمج العناصر العسكرية المتباعدة في البلد في جيش ليبي موحد. وسيطلب ذلك قدراً كبيراً من الطاقة والإرادة السياسية. كما نؤيد العمل الجاري لإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا، بما في ذلك إنشاء لجان فرعية معنية بالاتصال مع جيران ليبيا تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة. وموقفنا من هذه المسألة لم يتغير. إن انسحاب جميع القوات والجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية يجب أن يُنفذ بطريقة متزامنة ومتوازنة وتدرجية ومرحلية من أجل الحفاظ على توازن القوى على الأرض.

ونود أن نشدد على الأهمية الخاصة لتنسيق الجهود الموحدة التي يبذلها المجتمع الدولي بحسن نية والتي تهدف إلى وضع حد لهذا النزاع الذي طال أمده. وبات دور الأمم المتحدة وأدائها الرئيسية، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أكثر أهمية من أي وقت مضى في حل الأزمة. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا للسيد باتيلي في جهوده الدؤوبة لإيجاد سبل مقبولة للخروج من المأزق السياسي الداخلي والنهوض بالحوار السياسي بطريقة مجدية والمساعدة في إجراء انتخابات تمثيلية وشفافة وشاملة للجميع بأسرع ما يمكن. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن التسوية السياسية في ليبيا لا ينبغي أن تُوجد ساحة للمنافسة الدولية. هذا أولاً وقبل كل شيء لأن الشعب الليبي بحاجة إلى أن يكون قادراً

نحاول دائماً أن نكون متفائلين رغم كل التحديات. وقد تابعنا بعد مفاوضات شاقة بين أعضاء المجلس، خروج بيان رئاسي S/PRST/2023/2 في 16 آذار/مارس الماضي، حيث شدد على الحاجة إلى زخم جديد لتأمين الأساس الدستوري والقانوني لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة وآمنة هذا العام، وذلك لإتمام عملية الانتقال السياسي في ليبيا.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد مجدداً أهمية توجيه كل الجهود والمبادرات نحو دعم الحوارات الجارية لإتمام التوافق الليبي الشامل حول قاعدة دستورية عادلة ونزيهة وقوانين انتخابية غير إقصائية وبضوابط تعطي فرصة المشاركة للجميع، ويُحدد فيها جدول زمني واضح، وتُهيئ الظروف للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولكن الشعب الليبي هو الفصيل حتى ننهي كافة المراحل الانتقالية الهشة ولا نكرر مجدداً أخطاء الماضي.

وهنا، نرحب باستجابة مجلس الأمن من خلال بيانه الرئاسي الأخير لطلب الحكومة إرسال فريق تقييم الاحتياجات الخاصة بالانتخابات لتقديم الدعم الفني واللوجستي وتأمين العملية الانتخابية. وندعو الأمم المتحدة لدعم المفوضية العليا للانتخابات والمؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك العمل على التنسيق المشترك مع المنظمات الإقليمية والدولية، وأخذ كل ما يُمكن من استعدادات فنية وتقنية حديثة، لتطوير آليات تسجيل الناخبين وفرز الأصوات ودعم مراكز الاقتراع وتوفير المراقبين، وذلك لضمان عملية انتخابية شفافة ونزيهة تُقبل نتائجها من الجميع. ومن جانبنا، فقد عقدنا أولى الاجتماعات مع شعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة لنقاش ما سبق، والتي أكدت أن فريق تقييم الاحتياجات سيزور ليبيا خلال الأسابيع المقبلة وسيلتقي معظم الجهات المعنية في أنحاء ليبيا. وخلال الاجتماع، تم تقديم ملخص لنشاطات الحكومة بهذا الخصوص والتحديات الموجودة، وجاري التنسيق لتحديد إطار الدعم الممكن من الأمم المتحدة لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني في كل مناطق البلد.

كما أكدنا في أكثر من مناسبة، فإننا مستمرون بالتفاوض والإشادة بالروح الوطنية التي سادت أثناء اللقاءات المستمرة بين أعضاء اللجنة

تساؤلاته لأعضاء المجلس بشكل مباشر. واليوم، سأحاول مجدداً إيصال صوته بكل صراحة وبقدر المستطاع، متمنياً أن يجد الأعضاء له إجابات مقنعة من خلال حواراتهم ومداخلاتهم. نقلنا للمجلس في العام الماضي أن شعبنا يرى أن الكثير من البيانات المقدمة هنا مكررة ولا فاعلية حقيقية لها، وأصبح الأعضاء أحياناً كثيرة لا يجدون شيئاً جديداً يقال. وهذا، للأسف، رأي الأغلبية من المواطنين، مهما كانت انتماءاتهم وتوجهاتهم، والذين يتابعون المشهد ويرون النتائج ويتساءلون: ماذا بعد؟ لذا، يُحملني العديد من المواطنين دائماً مهمة تذكير أعضاء المجلس بمسؤوليتهم الأخلاقية تجاه ما آلت إليه الأمور في ليبيا منذ عام 2011 وحتى الآن. وأريد أن أقتبس من كلمتنا أمام المجلس في العام الماضي هذه الفقرة، ليرى الأعضاء بأنفسهم أن تساؤلات المواطن الليبي لا زالت هي نفسها وتتنطبق على الوضع اليوم، "نحن أيضاً أمام معضلة أخرى لم يجد لها المواطن الليبي أي تفسير، فمن جانب، يتم الدعوة لاحترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية والحوارات وخرائط الطرق، وفي نفس الوقت يتم الدعوة لاحترام الملكية الليبية والقيادة الليبية والحل الليبي الخالص ...

"لذا أصبح المواطن وحتى القيادات السياسية في حيرة من أمرهم ... المواطن دائماً يتمنى نجاح أي توافق بين الليبيين لتنتهي هذه الدائرة المفرغة، مثلما نتمنى أن ينجح الحوار ... حتى يفضي إلى مسار دستوري أو قاعدة دستورية ينتهي بالانتخابات. لكن السؤال نفسه يتكرر: ماذا لو فشل هذا التوافق؟ ... فما سوف يكون موقفكم من المعرقلين [لو كان التوافق جزئياً]؟

"هذه الأسئلة التي يطرحها المواطن الليبي الذي يتمنى أن تستطيعوا الإجابة عليها، هذا المواطن لا يهتم القوانين وتفاصيل المواد ولا يهتم النصوص، بل يهتم الاستقرار والأمان". (S/PV.9188، صفحة 16)

أعتقد أن هذا الكلام والتساؤلات المطروحة لا زالت مشروعة وتتنطبق تماماً على الوضع الذي نشاهده اليوم.

والمسؤولية المشتركة بين الجميع. فلولا التدخلات السلبية على مدار السنوات، ولولا عدم ترك الأمور بيد الليبيين، لما كان الحال عليه اليوم. بالتأكيد هناك بعض الحالات التي، بلا شك، نعمل على تحسينها وتحسين أوضاعها، ولكن المسؤولية مشتركة. ملف الهجرة لا يبدأ من داخل ليبيا. فليبيا دولة عبور. كلنا نعلم ذلك. كلنا نعلم أن هناك شبكات دولية تمول وتتاجر بالبشر، وكذلك تمول بؤر الإرهاب. فأين من بيانناكم الكلام عن محاسبة هذه الشبكات الدولية؟ من دول المصدر، حتى دول المنتهى، لا نسمع ذلك. هذا لا يعني أن ليس هناك مسؤولية عن النظر في الحالات الإنسانية. ولكن إن كان هناك فعلا نية دولية لحل هذه الأزمة، فلنبدأ من حل المشكلة السياسية والانقسام. ونحن كفيولون بحل هذه المعضلة واستيعاب إخواننا المهاجرين. أما إن كان هناك فعلا أذى يصلكم، وتتمتعون بالرحمة، لذلك لماذا لا تستقبلون هؤلاء المهاجرين عندكم؟ لماذا لا تستقبلون هؤلاء الأطفال والنساء عندكم حتى يتم حل المشكلة السياسية داخل بلدي؟ فأرجو دائما أن نعلم أن المسؤولية مشتركة.

ورغم كل ما تم سرده اليوم، فنحن متفائلون، وقد بدأنا نرى خلال هذه الفترة حالة من الاستقرار على عموم البلد، وبالأخص خلال شهر رمضان المبارك. حيث لمسنا حالة من التسامح والتآخي والتواصل بين أبناء الوطن، الذين كانوا بالأمس القريب على خصام، واليوم، تصافحوا بود ووثام. وهذا لا يعني أن كل الجراح التأمّت، أو أن حقوق الضحايا قد سقطت. ولكن الطريق نحو الاستقرار وبناء دولة المؤسسات والقانون يحتاج إلى التنازلات والتضحيات. وثقتنا كبيرة في المواطن الليبي، وبالأخص الأجيال الجديدة من الشباب والشابات الذين أصبحوا أكثر نضجا ووعيا. وكلنا ثقة بأنهم، وبجهود الوطنيين، سنجتاز هذه الأزمة. ومهما كانت التحديات، فإننا ماضون نحو الصلح والتصالح ورأب الصدع، ومامضون نحو استرجاع السيادة الوطنية وإرجاع ليبيا إلى مكانتها الدولية والعالمية التي تستحقها.

وقبل أن أختم، وبحديثنا عن شهر رمضان، وفي الوقت الذي يصادف ليل أمس واليوم احتفال الأمة الإسلامية حول العالم بليلة

العسكرية المشتركة وعدد من القيادات الأمنية في شرق البلد وغربه وشماله وجنوبه، والتي نأت بنفسها عن التجاذبات السياسية. هذه اللقاءات التي تعتبر استكمالاً لما بدأ العام الماضي، التي تهدف إلى تعزيز وبناء الثقة، وتعتبر خطوة مهمة وجوهرية لبدء توحيد المؤسسة العسكرية، وبناء نواة جيش ليبيا الموحد تحت السلطة المدنية. هذا الجيش الذي سيعمل بدوره على حماية تراب ليبيا، ويؤمن حدودها، وينهي كافة أنواع التواجد الأجنبي. وكما تابعنا أيضا، فإن القيادات العسكرية والأمنية أكدت، في كل المناسبات، تقديم كافة الدعم لتأمين الانتخابات بكافة مراحلها، والقيام بإجراءات عملية لمعالجة مشاكل عودة النازحين والمهجرين، والكشف عن مصير المفقودين.

وعند حديثنا عن أمن الحدود واستقرار المنطقة، وجب علينا التنبيه لخطورة الأوضاع التي يشهدها الجار الشقيق السودان، والتي نتمنى أن يقف الاقتتال الدائر فيها، وأن تحقن الدماء، وتنتهي دائرة الصراع الجارية بأسرع ما يمكن، والتي بلا شك سيكون لها التأثير المباشر، والسلبى، ليس على السودان وحده، ولكن أيضا على ليبيا ودول الجوار، وبالأخص في الجنوب الليبي، الجنوب الذي عانى ولا يزال يعاني أكثر من غيره ويلات الحروب والانقسام والتدخلات الخارجية. ولنا في أحداث السنوات الماضية عبرة.

وندعو مجددا كل الدول المعنية بالملف الليبي للعمل بجدية وفاعلية من أجل إيجاد حل سياسي شامل ودعم استقرار ليبيا، لأن استقرار ليبيا لا محالة، يمس بشكل مباشر استقرار وسلامة وأمن جيرانها والمنطقة. وفي هذا الإطار، فإننا نرحب باللقاءات والتقارب الذي حدث مؤخرا، بين الدول الإقليمية الفاعلة، والتي نتمنى أن تساهم في إيجاد توافق في الرؤى، يفضي إلى دعم إرادة الليبيين في إنهاء الصراع والخروج من الأزمة، وبعبدا عن أي تدخلات سلبية، كما حدث خلال الأعوام السابقة. لقد استمعنا اليوم لعدد من مدخلاتكم، وبالأخص في ملف حقوق الإنسان وموضوع الهجرة وموضوع الإرهاب، وحتى موضوع المجتمع المدني. يجب أن نعلم جميعا أن هذه الملفات، وبالأخص الهجرة والإرهاب، هي تبعات الوضع المتأزم في ليبيا

هذه الأفعال لتبرير جرائمهم باسم الدين، والإسلام منهم براء. إن الدين الإسلامي بعيد كل البعد عن الكراهية والتشدد والتطرف. فهو دين الرحمة والتسامح والتعايش والسلام. يقول الله سبحانه وتعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" (سورة الحجرات، الآية 13).

الرئيس (تكلم بالروسية): لم يعد هناك متكلمون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.

القدر، وهي الليلة التي نزل فيها القرآن الكريم على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وجب علينا أن نؤكد مجدداً، ومن هذا المنبر، استنكار ليبيا الشديد، وفي كل انتماءاته، لما قام به بعض المتشددین، وبالأخص في أوروبا مؤخراً بحرقهم للقرآن، في محاولة يائسة لاستقزاز المسلمين بحجة حرية التعبير، وأمام مرأى ومسمع دولهم. ويأتي هذا في الوقت الذي نعمل فيه جميعاً، وبقرارات دولية من هنا، على مكافحة ظاهرة كراهية الإسلام وما يعرف بالإسلاموفوبيا. لذا، نطلب من جميع الدول المعنية العمل على إيقاف هذه الأفعال وتوعية مواطنيها، وعدم الكيل بمكيالين في مفهوم حرية التعبير، لأن هذه الأفعال تغذي العنف وتهدد السلم الاجتماعي، بل وتهدد السلم والأمن الدوليين، لأن المستفيد منها هم أصحاب الفكر المتطرف والإرهابي والذين يدعمونهم، ويستخدمون